الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5891.64
بتغير قدره
-16.87
0.29%

النفط الكويتي عند 110,96 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات أول من أمس الاثنين 26 سنتا ليستقر عند مستوى 110,96 دولارات للبرميل مقارنة بـ 110,70 دولارات في تداولات يوم الجمعة الماضي. وارتفع سعر برميل النفط الكويتي ارتفاعا طفيفا امس بالرغم من تراجع اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية من أعلى مستوى إغلاق لها في أسبوعين تقريبا بسبب التراجع غير المتوقع في قطاع الصناعات التحويلية بالصين إضافة الى استئناف الإنتاج في خليج المكسيك عقب اعصار (ايزاك) مما ضغط على أسعار النفط نحو التراجع.

رفعت الاستقطاعات إلى 5 دنانير شهرياً والمصاريف الإدارية إلى 100 دينار

بنوك محلية وشركات تمويلية تزيد قيمة الرسوم والعمولات التي تتقاضاها مقابل خدماتها التمويلية

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن بعض البنوك المحلية قامت بزيادة الرسوم المفروضة على الاستقطاعات التي تستقطعها من رواتب عملاء القروض الاستهلاكية والمقسطة بشكل شهري لتصل إلى 5 دنانير بعد ان كانت دينارين في بعض البنوك المحلية، فيما واصلت بنوك وشركات تمويل أخرى زيادة المصاريف الادارية التي تفرضها على عملائها نظير قروض استهلاكية سواء كانت نقدية أو للسيارات أو لتأسيس منزل تصل إلى 100 دينار كحد أقصى للمصاريف بعد ان كانت لا تتجاوز 50 دينارا.

وأفادت المصادر أنه على الرغم من تشدد بنك الكويت المركزي تعليماته الى البنوك وشركات الاستثمار والتمويل بشأن توقفهم عن استقطاع أي مبالغ مالية من عملاء القروض الاستهلاكية والمقسطة من دون أن يقابلها خدمات فعلية إلا أن هناك بعض البنوك والشركات الخاضعة لرقابته تخترق تعليمات المركزي مستخدمة بعض الثغرات الموجودة في تعميمات «المركزي» المتعلقة بشأن التعليمات الائتمانية.

وشددت المصادر على ضرورة أن يكون تحديد تكلفة أي خدمة مؤداه للعملاء وفقا لدراسة تدعم ذلك وتوضح الأسس التي تم الاستناد إليها في تقدير تكلفتها، كما انه يتوجب الإعلان عن جميع أسعار الخدمات المقدمة لجمهور العملاء على لوحة مخصصة لذلك

زيادة رسوم الاستقطاع لا يقابله أي خدمات فعلية جديدة أو مستحدثة

على ان يشتمل ذلك على المركز الرئيسي وجميع الفروع العاملة في الكويت، مبينة انه في حال رغبة الشركة في تحصيل أي رسم أو عمولة، أو رغبتها في إجراء تعديل على الرسوم أو العمولات لديها في مجال الأنشطة التمويلية، فإنه يتعين التقدم بطلب للحصول على موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة على ذلك.

وكان «المركزي» قد عمم نهاية أغسطس الماضي على جميع وحدات الجهاز المصرفي تصحيحا يقضي بضرورة موافاته في موعد أقصاه 13 سبتمبر الجاري بكشف يتضمن جميع الرسوم والعمولات التي تتقاضاها الشركات والبنوك حاليا مقابل تقديم الخدمات المتعلقة بالأنشطة التمويلية لعملائها، على أن يتضمن هذا الكشف ما يلي: اسم الخدمة مقابل الرسم أو العمولة، الحد الأقصى لقيمة الرسم أو العمولة، مبررات استيفاء الرسم أو العمولة والمصادر التي بها الشركة في تحديد قيمة الرسم أو العمولة في حال توافرها، حيث سيقوم بنك الكويت المركزي بموافاة الشركات والبنوك، كل على حدة بالرأي حيال تلك الرسوم والعمولات، وأنه في حال عدم تقاضي الشركة أي رسوم أو عمولات تتعلق بأنشطة التمويل، فإنه يتعين على الشركات او البنوك الإفادة بذلك في موعد أقصاه المهلة سالفة الذكر، وقد استند إلى تعميمه الحديث إلى التعميم الذي اصدره بتاريخ 16 سبتمبر 1998 بشأن قيام بعض وحدات الجهاز المصرفي والمالي باستقطاع مبالغ بالزيادة من العملاء - تحت مسميات مختلفة - لدى منحهم قروضا استهلاكية أو غيرها من القروض المقسطة، والمتضمن التأكيد على ضرورة التوقف فورا عن تحصيل أي مبالغ من العملاء - تحت أي مسميات - دون ان تقابلها خدمات فعلية تؤدى للعملاء، علما بأن المادة 111 من قانون التجارة تنص على أن «كل عمولة أو منفعة أيا كان نوعها اشترطها الدائن، إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية المعلنة من البنك المركزي فإنها تعتبر فائدة «مستترة»، وتكون قابلة للتخفيض إذا ثبت ان هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها».

● محمود فاروق

احتلت المركز السادس عربياً والـ 37 عالمياً في 2013/2012

تراجع ترتيب الكويت في مجال التنافسية العالمية

أظهر تقرير التنافسية العالمية للعام 2013/2012 والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، استمرار تصدر سويسرا للعام الثاني على التوالي المركز الأول كأكثر دول العالم تنافسية، وحافظت سنغافورة على المركز الثاني، في الوقت الذي تراجع فيه ترتيب السويد والولايات المتحدة واليابان في قائمة المراكز العشرة الأولى، بينما تحسن ترتيب كل من فنلندا وهولندا والمملكة المتحدة وهونج كونج.

وعلى صعيد الدول العربية، فقد ادرج التقرير 13 دولة عربية، حيث تقدمتها قطر والتي تحتل المركز الأول عربيا وكذلك المركز الحادي عشر عالميا.

وبالنسبة للكويت، فقد تراجع ترتيبها عربيا من المركز الخامس إلى المركز السادس، وهي أكثر دولة خليجية يتراجع ترتيبها لهذا العام، كما تراجع ترتيبها دوليا من المركز 34 إلى المركز 37، ويعكس هذا التراجع انخفاض ترتيب الكويت في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي، وكذلك في الغالبية العظمى لأركان المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي.

ووفقا لنتائج التقرير تحتل دول مجلس التعاون الست المراكز الأولى عربيا، حيث تحتل السعودية المركز الثاني تليها الإمارات فعمان والبحرين، بينما تحتل الكويت ذيل قائمة دول مجلس التعاون والمركز السادس عربيا، وكانت الكويت هي اكثر دول مجلس التعاون تراجعا في ترتيبها الدولي (3 مراكز)، تليها السعودية (مركزا واحدا)، في الوقت الذي تحسن فيه ترتيب قطر والإمارات (3 مراكز لكل منهما) والبحرين (مركزين) في الوقت الذي حافظت فيه عمان على ترتيبها في العام الماضي.

اما أكثر الدول العربية التي تراجع ترتيبها في تقرير هذا العام فهي: الجزائر (23 مركزا)، تليها مصر (13 مركزا)، أما أكثر الدول العربية التي تحسن ترتيبها الدولية فكانت الأردن (7 مراكز)، تليها قطر والإمارات والمغرب ولبنان (3 مراكز لكل منها).

جدول (1): ترتيب الدول العشر الأكثر تنافسية - بناء على مؤشر التنافسية العالمية - لعامي 2012 و2011

الدولة	ترتيب 2012	نقاط 2012	ترتيب 2011	التغير 2011 - 2012
سويسرا	1	5,72	1	0
سنغافورة	2	5,67	2	0
فنلندا	3	5,55	4	+1
السويد	4	5,53	3	-1
هولندا	5	5,50	7	+2
ألمانيا	6	5,48	6	0
الولايات المتحدة	7	5,47	5	-2
المملكة المتحدة	8	5,45	10	+2
هونغ كونغ	9	5,41	11	+2
اليابان	10	5,40	9	-1

جدول (2): ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية - بناء على مؤشر التنافسية العالمية - لعامي 2012 و2011

الدولة	ترتيب 2012	نقاط 2012	ترتيب 2011	التغير 2011 - 2012
قطر	11	5,38	14	+3
السعودية	18	5,19	17	-1
الإمارات العربية المتحدة	24	5,07	27	+3
عمان	32	4,65	32	0
البحرين	35	4,63	37	+2
الكويت	37	4,56	34	-3
الأردن	64	4,23	71	+7
المغرب	70	4,15	73	+3
لبنان	91	3,88	88	+3
مصر	107	3,73	94	-13
الجزائر	110	3,72	87	-23
ليبيا	113	3,68	غ م	-
اليمن	140	2,97	138	-2

جدول (3): ترتيب الكويت في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لعامي 2011 و2012

مؤشر فرعي المتطلبات الأساسية		مؤشر فرعي محفزات الكفاءة		مؤشر فرعي عوامل الابتكار	
2012	2011	2012	2011	2012	2011
32	34	75	67	86	66
+2		-8		-20	

جدول (4): ترتيب الكويت في أركان المؤشر الفرعي للمتطلبات الأساسية لعامي 2011 و2012

المؤسسات		البنية التحتية		الاقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الابتدائي	
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
51	51	52	50	4	3	72	77
0		-2		-1		+5	

جدول (5): ترتيب الكويت في أركان المؤشر الفرعي لمحفزات الكفاءة لعامي 2011 و2012

التعليم العالي والتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		تنمية السوق المال		الاستعداد التكنولوجي		حجم السوق	
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
82	91	90	80	98	62	76	59	74	65	61	61
+9		-10		-36		-17		-9		0	

جدول (6): ترتيب الكويت في أركان المؤشر الفرعي للابتكار لعامي 2011 و2012

تطور الأعمال		الابتكار	
2012	2011	2012	2011
73	62	108	84
-11		-24	

أدنى معدل لنسبة الإنفاق الفعلي والرأسمالي في الميزانية منذ 10 أعوام

«الوطني»: الكويت تحقق 13,2 مليار دينار فائضاً قياسياً في ميزانية 2012/2011

أشار بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي حول الميزانية العامة للدولة، إلى أن البيانات الختامية للمالية العامة في الكويت عن السنة المالية 2012/2011 أظهرت تحقيق فائض قياسي - وللمرة الـ 13 على التوالي - بلغ 13,2 مليار دينار قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وعزا «الوطني» تحقيق هذا الفائض بشكل أساسي إلى اسعار النفط المرتفعة (التي بلغ متوسطها 110 دولارات للبرميل خلال السنة المالية 2012/2011)، مشيرا الى ان فائض هذه السنة كان أعلى من المتوقع بسبب انخفاض الانفاق في قطاع المشاريع.

وقال «الوطني» ان المصروفات الإجمالية وصلت الى 17 مليار دينار، مرتفعة بشكل طفيف بواقع 4,8٪ مقارنة بالسنة المالية 2011/2010، ورغم أن المنحة الأميرية التي قدمت خلال السنة المالية 2011/2010 قد حدت من نسبة نمو المصروفات في السنة الماضية (والتي لولاها لكانت المصروفات قد ارتفعت بواقع 13٪ مقارنة مع السنة السابقة)، لم تتعد نسبة المصروفات الفعلية ما نسبته 88٪ من حجم المصروفات المحدد في الميزانية، وهو أدنى من معدل السنوات الخمس الماضية البالغ 94٪.

وارتفعت المصروفات الجارية بنسبة 5,8٪ مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ 15,2 مليار دينار، وجاءت معظم هذه الزيادة من إنفاق إضافي بلغت قيمته 680 مليون دينار على الأجور والرواتب، ووصلت نسبة المصروفات الجارية الفعلية 92٪ من حجمها المحدد في الميزانية، وهي نسبة أدنى أيضا من المعدل التاريخي البالغ 97٪.

وفي المقابل، رصد «الوطني» انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2,3٪ خلال السنة المالية الماضية، ليصل إلى 1,8 مليار دينار.

وكان المساهم الأكبر في هذا التراجع هو انخفاض المصروفات لدى وزارة الكهرباء والماء بمقدار 174 مليون دينار، أي بواقع 17٪ مقارنة مع السنة السابقة، ولم يتعد الإنفاق الرأسمالي فعليا ما نسبته 64٪ من الإنفاق المحدد في الميزانية، وهي نسبة أدنى من المعدل التاريخي البالغ 75٪.

17 مليار دينار إجمالي المصروفات بزيادة عن العام الماضي بنسبة 4,8٪

5,8٪ ارتفاع في المصروفات الجارية بالغة 15,2 مليار دينار

ورأي «الوطني» أن هذه المعدلات تبدو دون المستوى المأمول، لاسيما أن السنة المالية 2012/2011 هي السنة الثانية من عمر خطة التنمية التي تمتد لأربع سنوات، وبالتالي كان من المفترض أن نشهد انتعاشا في الإنفاق الرأسمالي، لكن هذا التراجع كان متوقعا إذ لم تتم المباشرة في جزء كبير من مشاريع الخطة الانمائية.

من جهة ثانية، بلغت الإيرادات الإجمالية 30,2 مليار دينار، مرتفعة بواقع 41٪ مقارنة مع السنة المالية 2011/2010، حيث ساهمت أسعار النفط المرتفعة في تعزيز هذه الإيرادات حيث بلغ متوسط سعر النفط خلال السنة المالية 2012/2011 نحو 110 دولارات للبرميل، مرتفعا بواقع 34٪ مقارنة مع السنة السابقة.

ونتيجة لذلك، بلغت الإيرادات النفطية الإجمالية 28,6 مليار دينار (بزيادة 43٪ عن السنة السابقة) ولفت «الوطني» الى ان الإيرادات غير النفطية شكلت نحو 6٪ فقط من الإيرادات الإجمالية، لتبقى عند معدلها التاريخي. وقد بلغت هذه الإيرادات 112 مليون دينار، مرتفعة بواقع 7٪ عن مستواها قبل عام، وجاء معظم الزيادة من الإيرادات والرسوم المتفرقة التي شهدت ارتفاعا بمقدار 85 مليون دينار، والتي تعزى على الأرجح إلى المبالغ المدفوعة من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، وارتفعت الإيرادات من الرسوم العقارية بنسبة 30٪ لتصل إلى 14,5 مليون دينار، لتعكس تحسن نشاط القطاع العقاري.

وخلص «الوطني» في موجزه الاقتصادي للقول ان السنة المالية 2012/2011 شهدت فائضا قياسيا، يمثل ما نسبته 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2011، وهي نسبة قياسية بدورها، لافتا الى انه رغم أن ذلك وفر احتياطا مريحا للحكومة، إلا أن نسبة الإنفاق الفعلي إلى الميزانية ونسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الميزانية سجلتا ثاني أدنى معدل لهما منذ 10 اعوام، وهو ما يشير إلى بطء وتيرة الإنفاق الحكومي، في وقت يمكن أن يستفيد الاقتصاد والقطاع الخاص بشكل كبير من زيادة الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية.

الإيرادات والمصروفات - الحساب الختامي للسنة المالية 2012/2011

	المستوى مليون دينار	التغير 1 مليون دينار	التغير السنوي ٪	الحساب الختامي: كنسبة من الميزانية (٪) السنة المالية 2012/2011	متوسط 2
الإيرادات الإجمالية	30,236	8,734	41	225	203
الإيرادات النفطية	28,570	8,622	43,2	232	213
الإيرادات غير النفطية	1,667	112	7,2	146	128
المصروفات الإجمالية	17,007	786	4,8	88	94
الإنفاق الجاري	15,209	828	5,8	92	97
الأجور والرواتب	4,103	680	19,9	93	95
المستلزمات السلعية والخدمات	2,760	-32	-2,1	91	95
مصروفات وتحويلات مختلفة	8,345	180	2,2	91	99
الإنفاق الرأسمالي	1,799	-42	-2,3	64	75
الآليات والمعدات	147	-6	-3,9	38	60
المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	1,652	-36	-2,1	68	77
فائض	13,229	8,374	226,0	-	-

1 تغير مقارنة مع السنة المالية 2011/2010
2 متوسط السنوات الخمس الماضية للفترة نفسها

إعلانات البورصة

الصفوة: تأجيل نظر دعوى شاهين الشاهين ضد الشركة لـ 26 الجاري: أفادت شركة مجموعة الصفوة القابضة في كتاب إلى إدارة البورصة بانه بخصوص الدعوى رقم (2011/3749) ت ك/ 14 والمقامة من شاهين الشاهين ضد الشركة، فان محامي الشركة قد حضر نيابة عن الشركة أمام جلسة الخبراء يوم 2012/9/2 وقد تقرر بتلك الجلسة تأجيل نظر الدعوى لتاريخ 26 الجاري 2012 وذلك لعدم اكتمال اللجنة المباشرة للدعوى.

ترسية مناقصة على شركة تابعة لـ «التنظيف» بقيمة 1,1 مليون دينار: أفادت الشركة الوطنية للتنظيف بأنه قد تم ترسية المناقصة لإحدى الشركات التابعة لها بنسبة 75٪ وذلك لغرض سحب المياه الجوفية بمنطقة الوفرة وري الطرق الخارجية بها، بمبلغ وقدرة 1,18 مليون دينار لمدة ثلاث سنوات.

تشكيل أعضاء مجلس إدارة «المعدات القابضة»: أفادت شركة المعدات القابضة بأنه تم تشكيل مجلس إدارة جديد حيث تولى محمد مسلط ذعار العتيبي منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ود.جاسم محمد احمد البشارة نائبا لرئيس مجلس الإدارة وكل من الشيخ خالد سالم الصباح وحسام ناصر المزيعل وعبدالله طارق العيسى أعضاء لمجلس الإدارة.

موافقة هيئة أسواق المال لـ «نور» على شراء وبيع ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمها: أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن هيئة أسواق المال وافقت بتاريخ 30-8-2012 على طلب شركة نور للاستثمار المالي شراء وبيع ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمها لمدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ 31-8-2012 الى 28-2-2013 وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والقرارات والشروط المنظمة لذلك من الجهات الرقابية.

699 ألف دينار خسارة «بيت الأوراق» في الربع الأول: تكبدت شركة بيت الأوراق المالية خسائر قدرها 699 ألف دينار خلال الربع الأول من العام أي ما يعادل 1,1 فلس خسارة للسهم مقابل خسارة بنحو 7,18 ملايين دينار خلال ذات الفترة من العام الماضي.

وأشارت الشركة في بيان على موقع البورصة إلى أن تقرير مراقبي الحسابات تضمن التأكيد التالي: دون التحفظ في نتيجتنا، نلفت الانتباه إلى الإيضاح 2 حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة والذي يشير الى أن المجموعة قد تكبدت خسارة بمبلغ 689 ألف دينار خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2012 (فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2011: خسارة بمبلغ 7,39 ملايين دينار) وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 39,03 مليون دينار (31 ديسمبر 2011: 59,8 مليون دينار و31 مارس 2011: 38,18 مليون دينار)، تشير هذه الظروف إلى وجود عدم تأكيد مادي حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية.ومع ذلك، فقد تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية حيث استطاعت المجموعة تمديد تسوية المطلوبات المالية او مبادلة بعض المطلوبات بالموجودات المالية، ترى إدارة المجموعة أنها سوف تواصل العمل بنفس الإستراتيجية.

شركة مملوكة لـ «مركز سلطان» توقع عقداً في البحرين: أفادت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية بان شركة مركز سلطان للاتصالات قد وقعت عقدا رقم (فيتكس باسيف/سلطان تيلكوم/2012/2002176) لتوريد وتركيب وفحص وتشغيل كوابل ألياف ضوئية ضمن مشاريع «ان جي ايه» مع الشركة البحرينية للاتصالات (باتيلكو) بمملكة البحرين، مدة العقد (14) شهرا بقيمة 2,6 مليون دولار. علما ان شركة مركز سلطان للاتصالات إحدى الشركات التابعة والمملوكة بالكامل لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية.

«التمويل الخليجي» يدرس فرصا للاستحواذ على حصص في شركات إدارة الأصول والتطوير العقاري: قال بيت التمويل الخليجي انه يسعى إلى تعزيز قيمة مساهمي البنك ودعم ميزانيته العمومية، وذلك من خلال زيادة حصة البنك في شركات المجموعة مع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة. كما يسعى البنك إلى تقييم مختلف الفرص للاستحواذ على حصص في شركات إدارة الأصول والتطوير العقاري، وهي الآن قيد الدراسة والتدقيق وسيتم الإعلان عنها حال نجاحها.

كذلك يسعى البنك للحصول على الموافقات النهائية من قبل الجهات المعنية في تركيا للحصول على رخصة البنك التركي «AdaBank».

وجاء في بيان نشر على موقع البورصة انه في عام 2011، نجح البنك، من خلال شركته التابعة جي كابيتال، في الفوز بمناقصة للاستحواذ على بنك في تركيا، وسوف تتم عملية الاستحواذ الكامل للبنك عقب استكمال جميع الإجراءات الرسمية للجهات الرقابية في تركيا، وفي الوقت الراهن يقوم البنك باستيفاء جميع الاشتراطات المطلوبة من هذه الجهات.

وقامت شركة جي كابيتال التابعة لبيت التمويل الخليجي بطرح أول صندوق استثماري لها في مجال التكنولوجيا تحت اسم «إنجازات 1» وقد حقق نجاحا منقطع النظير.

وتسعى شركة جي كابيتال إلى الاستفادة من هذا السجل الناجح لصندوق «إنجازات 1» وتجري حاليا مباحثات مع عدد من الشركاء المحتملين لطرح صندوق تكنولوجيا آخر تحت اسم «إنجازات2».